

الصناعة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ،* وتجربة دولة الكويت في مجال هذه الصناعة

الحضور الكريم

أود في البداية أن أشكر البنك المركزي العماني ومعالي الرئيس التنفيذي للبنك على دعوتهم الكريمة للمشاركة في هذا الملتقى الهام ، والذي يحضره نخبة من المهتمين والقائمين على الصناعة المالية الإسلامية ، وإتاحة الفرصة لي للحديث عن واقع هذه الصناعة وتحدياتها وإلقاء الضوء على تجربة دولة الكويت في مجال هذه الصناعة .

وأبدأ كلمتي بتوجيه تهنئة واجبة لسلطنة عمان الشقيقة والسلطات المعنية بها على بدء التنظيم التشريعي والرقابي لنشاط الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان ، وبما يشكل لبنة جديدة في الدعم التنظيمي لهذه الصناعة .

الحضور الكريم

لقد تمكنت الصناعة المالية الإسلامية من تجاوز المرحلة الأولى ، وهي مرحلة الانطلاق ، بنجاح واضح ، حيث انطلقت إلى أبعاد إقليمية ودولية ، يفصح عنها الواقع والتطبيق ، وأصبحت حقيقة قائمة على خريطة العمل المصرفي والمالي في مختلف أرجاء العالم ، وحققت انتشاراً ملحوظاً شمل العديد من الدول . ومن المؤشرات في هذا الصدد كما تشير الإحصاءات المتوافرة ، تصاعد عدد المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية إلى ٦٠٠ مؤسسة وارتفاع حجم أصولها إلى نحو ١,٦ تريليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (مقابل نحو ١,٣ تريليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١١) .**

* كلمة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في مؤتمر عمان الثاني للصيرفة الإسلامية ، المنعقد في مدينة مسقط بسلطنة عمان يومي ١٧ ، ١٨ مارس ٢٠١٣ .

** المصدر: شركة بيتك للأبحاث .

يُضاف إلى ذلك ما تحظى به هذه الصناعة من مقومات وإمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق المزيد من النمو والتطور . ولكن يبقى مع ذلك أمام الصناعة الكثير من التحديات القائمة والمستقبلية ، والتي تتطلب مزيداً من الجهود للتغلب عليها ، لتكريس النجاحات المحققة وضمان النمو المستدام والمتوازن لها .

ولقد فرضت علينا الأحداث في السنوات الأخيرة أهمية مراجعة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ وانعكاساتها على الصناعة المالية الإسلامية ومعطيات تطورها ، وكذلك استيعاب الدروس المستفادة من هذه الأزمة وتأثيراتها على مختلف التحديات التي تواجهها هذه الصناعة . وفي اعتقادي أن الأزمة المالية المشار إليها قد أفرزت عمقاً أكبر للتحديات التي كانت تواجهها الصناعة المالية الإسلامية قبل حدوثها ، والتي كانت تعتبر من التحديات الطبيعية التي تفرضها طبيعة الصناعة وحادثة عمرها الذي يناهز الأربعة عقود . فلا يجب أن ننسى أن الصناعة مازالت في مرحلة البناء من العديد من الجوانب .

والجدير بالإشارة هنا ، أن الأزمة المالية الأخيرة قد دفعت العديد من المؤسسات الدولية والكثير من المهتمين والمتخصصين إلى الدعوة لمراجعة النظام المالي العالمي ، ولقد برز في شأن هذه الدعوة ضرورة النظر إلى صناعة الخدمات المالية الإسلامية كأحد البدائل أو الحلول المتاحة ، وما إذا كان من الممكن أن تسهم هذه الصناعة في حل المشكلة ، وفي تجنب حدوث أزمات مالية أخرى بهذه الشدة في المستقبل .

وفي اعتقادي أن الأوضاع الحالية ما زالت تشكل فرصة جيدة للصناعة المالية الإسلامية ، وذلك للتأكيد على جدارتها ودعم القبول العالمي بها ، حيث تحتاج هذه الصناعة إلى إظهار كفاءتها من خلال تفعيل تقنيات الهندسة المالية لتوفير أدوات ومنتجات يتم هيكلتها بعناية ، والتي يكون لها قيمة مضافة من شأنها أن تجذب نحوها كلاً من المتعاملين والمستثمرين ، وكذلك التي يمكن أن تستخدم كبديلٍ للأدوات والمنتجات التقليدية . وتحتّم علينا تلك الفرصة السانحة أمام الصناعة المالية الإسلامية ضرورة تكثيف وتسريع جهود البحث والابتكار القائمة حالياً من جانب بعض الجهات المعنية بمجال إدارة المخاطر ، وهي أحد أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ، حيث مازالت هذه الصناعة تعاني من

ضعف أدوات قياس وإدارة المخاطر ، نظراً إلى عدم توافر الأدوات والخبرات الكافية لديها ، كما هو الوضع بخصوص نظيرتها التقليدية التي تتوافر لديها العديد من أدوات التحوط للمخاطر . كما يقع على كاهل إدارات المؤسسات المالية الإسلامية القيام بدور هام في هذا المجال ، حيث يتعيّن عليها تطوير نظم إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية لديها ، وأن تتبنى سياسات حصيفة في مجال اختيار الأسواق ومجالات النشاط التي تعمل أو تتوسّع فيها .

وفي سياق الدروس المستفادة أيضاً لا بدّ من الإشارة إلى أهمية الدور الذي يتوجّب أن تلعبه السلطات الرقابية في إحكام الرقابة على مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية ، وعندما أقول إحكام الرقابة لا أعني الإفراط فيها لكن يتعين الحذر من التفريط في وضع الضوابط والنظم الرقابية الكافية واللازمة لتنظيم هذا القطاع المهم حديث العهد نسبياً بالصناعة المالية . كما يجب التأكيد على سلامة وكفاية نظم إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية لدى المؤسسات المالية الإسلامية ، بما في ذلك تطوير المنهجيات المستخدمة في رصد وتقييم المخاطر ، ومنها أساليب اختبارات الضغط التي تأخذ في الاعتبار العديد من السيناريوهات لقياس قدرات البنوك بشكل مستمر على مواجهة أي أحداث غير مواتية مستقبلية ، وتأخذ في الاعتبار كذلك خصوصيات أعمال المصارف الإسلامية والمخاطر الخاصة بها مثل مخاطر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية . ويرتبط بذلك أيضاً أهمية تطوير معايير الحوكمة ، وهو من الموضوعات التي أصبحت - كما هو معلوم - من الأولويات لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المشار إليها .

وجدير بالذكر في هذا الشأن ما تضمنه التقرير الذي أعدته مؤسسة موديز الذي نشر في عام ٢٠٠٩ بعنوان "The Liquidity/Leverage Trade – off for Islamic Banks and its Impact on their Ratings" ، حيث أوضح التقرير أن الانخفاض النسبي في تصنيفات القوة المالية للبنوك الإسلامية بالمقارنة بتصنيفات البنوك الأخرى في معظم الحالات ، يعزى إلى ضعف سياسات إدارة الأصول والالتزامات ، وضعف عوامل الحوكمة والقصور في سياسات إدارة المخاطر . وفي اعتقادي أن هذا التحليل سليم وأن هذه المثالب لم يتم التغلب عليها بشكل كامل حتى الآن .

كما يتطلب الأمر ضرورة تبني نظم إنذار مبكر مُحكمة لمواجهة أي مخاطر سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الكلي وبما يتطلبه ذلك من الاهتمام بإعداد الدراسات التي تتناول التطورات في مؤشرات عمل الاقتصاد الكلي وتأثيراتها على معطيات الاستقرار المالي وربط ذلك بالنظام المستخدم .

ومن التحديات البارزة حتى الآن كذلك ، القصور في الأدوات المالية والنقدية - سواء التي تصدرها المؤسسات الخاصة أو الحكومات - التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ، عن المستوى اللازم لتطوير أسواق إسلامية لهذه الأدوات - وبخاصة أسواق نقدية - تتسم بالنشاط والمرونة والسيولة بما يسمح في كل وقت للمؤسسات المالية الإسلامية والسلطات الرقابية باستخدامها في إطار إدارة أوضاع السيولة ، سواء على مستوى كل من هذه المؤسسات أو على المستوى الكلي ، وفي نفس الوقت توفر أدوات جاذبة للمستثمرين .

ويتصل بذلك عدم توافر أدوات مالية رأسمالية تصلح للوفاء بمتطلبات التمويل المساند (Capital Structure Instruments) للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، خاصة في الأحوال التي لا تكون فيها الأسواق مواتية لزيادة رأس المال من خلال طرح أسهم ، مثلما هو الحال في مرحلة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية .

وعلى الرغم من بوادر النمو التي بدأت في الظهور على سوق الصكوك الإسلامية ، والتي تفصح عنها الإحصاءات المتوافرة ، من تصاعد حجم الصكوك الإسلامية المصدرة خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٣١ مليار دولار أمريكي (مقابل نحو ٨٥,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١١) ليصل رصيد الصكوك القائمة في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٢٩,٤ مليار دولار . فإن الملاحظ أن الصكوك ذات الجودة العالية ، ومعظمها صكوك حكومية ، تحظى بإقبال كبير من المستثمرين والمهتمين بخلاف المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية ، مما يسبب ضغطاً على السوق المتاح لتلك المؤسسات يدفعها للاحتفاظ باحتياطات نقدية عالية ، مع ما لذلك من تأثير غير خافي على ربحيتها وبالتبعية على فرص نموها . هذا فضلاً عن عدم نشاط هذه الصكوك في التداول في الأسواق الثانوية حيث يتم اقتنائها لأغراض الاستثمار والاحتفاظ بالجانب الأكبر منها حتى تاريخ الاستحقاق .

وغني عن البيان ، أن القصور المشار إليه في الأدوات المالية الإسلامية يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في التوافق مع حزمة إصلاحات بازل (٣) فيما يتعلق بمتطلبات السيولة ، وهو تحدي خاص وأكثر بروزاً بالنسبة للبنوك الإسلامية يُضاف إلى المتطلبات الأخرى وفقاً لهذه الحزمة من الإصلاحات .

وجدير التنويه بجانب من التحديات التي تواجهها الصناعة ومنذ بداياتها وما زالت قائمة ، ومنها ما يتعلق بتوفير التنظيم التشريعي والرقابي على مؤسسات هذه الصناعة بشكل يحدد أطر عملها على أسس سليمة تُراعي طبيعة عملها ، وأساليب الرقابة عليها . أيضاً الحاجة الماسة إلى الاهتمام بتطوير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة للعمل في هذا المجال وفي الرقابة عليه لمواجهة النقص القائم في هذه الموارد . هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بإيجاد الحلول لنقص كوادِر الرقابة الشرعية والتأكيد على تأهيلهم للقيام بدورهم في الرقابة الشرعية على أعمال تلك المؤسسات .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أبدي تقديري للجهود الحثيثة المبذولة على مختلف الأصعدة - سواء من مؤسسات البنية الأساسية للصناعة المالية الإسلامية أو السلطات الرقابية ومؤسسات العمل المصرفي والمالي ذاتها - لمواجهة هذه التحديات والعمل على توفير المقومات اللازمة للصناعة لاستكمال أركانها الفاعلة ، إلا أن الأمر ما زال يتطلب المزيد من جهود البحث والابتكار والتطوير ، باعتبارها تمثل القوة المحركة لأي كيان وعلى أي مستوى باتجاه رفع كفاءته الاقتصادية ، وذلك سعياً نحو الحفاظ على ما تحقق للصناعة حتى الآن وضمان النمو المستدام والمتوازن لها ، واستهدافاً في النهاية إلى تحقيق القبول العالمي الواسع للصناعة ودمجها في النظام المالي العالمي بشكل متكافئ .

الحضور الكريم

أود الآن أن أنتقل إلى جانب آخر في كلمتي ، والذي يهتم بإلقاء الضوء على تجربة دولة الكويت في مجال صناعة التمويل الإسلامي وتطوراتها . فالكويت تعتبر من أولى الدول التي شهدت بدايات مبكرة للعمل المصرفي الإسلامي ، حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي في دولة الكويت عام ١٩٧٧ وهو بيت التمويل الكويتي . وحالياً فإن مؤسسات التمويل

الإسلامي ، وهي البنوك وشركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت ، تشتمل على خمسة بنوك كويتية إسلامية مسجلة لدى بنك الكويت المركزي ، منها بنكان تقليديان تم تحويلهما إلى بنكين إسلاميين ، بالإضافة إلى فرع لبنك إسلامي أجنبي. هذا بالإضافة إلى شركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وهي مؤسسات لا تقبل الودائع ، والتي ارتفع عددها بشكل متسارع خلال العقد الأخير ليلبلغ (٥١) شركة من إجمالي (٩٣) شركة استثمار قائمة في دولة الكويت . وجدير بالذكر أن نشاط التمويل الإسلامي في دولة الكويت يتركز في الأساس لدى البنوك الإسلامية التي تستأثر بنحو ٩٦,٥% من إجمالي هذا التمويل كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ .

وجدير بالذكر كذلك أنه يعمل في الكويت (١٠٦) صندوق استثمار ، منها (٥٤) صندوقاً تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

ويبلغ إجمالي أصول البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية في الكويت نحو ٢٢,٣ مليار دينار كويتي (ما يعادل نحو ٧٨,٦ مليار دولار أمريكي) تمثل ما نسبته ٣٧,٧% من إجمالي السوق المصرفي والمالي المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ، وذلك مقابل نحو ١٨ مليار دينار كويتي (ما يعادل نحو ٦٣,٢ مليار دولار أمريكي) تمثل ما نسبته ٣٢,١% من إجمالي السوق في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ . كما يبلغ التمويل المقدم من تلك المؤسسات نحو ١٠ مليار دينار كويتي (ما يعادل نحو ٣٥,٣ مليار دولار أمريكي) تمثل ما نسبته ٣٥% من إجمالي التمويل الذي يقدمه القطاع المصرفي والمالي المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ، وذلك مقابل نحو ٧,١ مليار دينار كويتي (ما يعادل نحو ٢٤,٩ مليار دولار أمريكي) تمثل ما نسبته ٢٦,٢% من إجمالي التمويل في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ . هذا ، وتستأثر البنوك الإسلامية بنسبة ٣٥,٩% من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ، حيث تبلغ الودائع لديها نحو ١٢,٣ مليار دينار كويتي (ما يعادل نحو ٤٣,٤ مليار دولار أمريكي) ، وذلك مقابل نسبة ٢٥% ونحو ٦,٩ مليار دينار كويتي (ما يعادل نحو ٢٤,٣ مليار دولار أمريكي) على الترتيب في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ .

وتعكس المؤشرات المذكورة نجاحات واضحة للصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت ، ففي خلال سنوات قليلة نسبياً تصاعد عدد مؤسسات هذه الصناعة بشكل كبير كما تصاعدت حصتها في السوق المحلي بمختلف المقاييس ، سواء من حيث حجم الأصول أو حجم التمويل أو حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية على النحو المذكور ، بحيث أصبحت واقعاً راسخاً في الاقتصاد الكويتي ورافداً مهماً للعمل المصرفي والمالي في دولة الكويت .

ولقد تحقق هذا الانجاز محصلة لعدة عوامل ، أهمها التشريع والتنظيم الذي دعى إلى المنافسة وأتاح الفرصة لتأسيس بنوك جديدة بما يدعم المنافسة ، وجهود مؤسسات الصناعة ذاتها، خصوصاً البنوك الإسلامية ، في تطوير استراتيجيات عملها وتحسين مستوى أدائها ، وتطوير الخدمات والمنتجات التي تقدمها بما يفي باحتياجات العملاء القائمين والمتحمليين ، مع زيادة اهتمامها بالأخذ بالتطورات الحديثة في أساليب العمل المصرفي والمالي ، هذا إلى جانب الدور الرقابي والإشرافي لبنك الكويت المركزي على مؤسسات الصناعة وأنشطتها .

وأود أن أعرض الآن للتنظيم التشريعي والرقابي على مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت ، حيث تجدر الإشارة بداية في هذا الخصوص إلى أن بنك الكويت المركزي كان مهتماً بالتنظيم التشريعي لنشاط التمويل الإسلامي منذ بداية التسعينيات وذلك عندما تم تأسيس عدة شركات استثمار خاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن وجود مؤسسة مصرفية إسلامية هي بيت التمويل الكويتي تعمل في السوق دون أن تخضع لرقابة من البنك المركزي في ذلك الوقت . ومع تنامي الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية، فلقد توافرت القناعة لدى بنك الكويت المركزي ، والسلطات التنفيذية والتشريعية بضرورة استكمال التشريعات المصرفية بإصدار التشريع المنظم لأعمال البنوك الإسلامية ، من أجل إخضاع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي ، إضافة إلى تعزيز المنافسة في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية بالسماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة . وبناءً عليه ، فقد تم استصدار القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية .

ومن أهم الركائز الأساسية لهذا القانون ما يلي :

١- تنظيم أعمال البنوك الإسلامية على أسس سليمة تراعى طبيعتها الخاصة ، وتوفير الأدوات القانونية اللازمة للرقابة عليها .

٢- ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مؤسسات ذات كيان قانوني ومالي مستقل ، حيث لا يسمح القانون بممارسة هذا العمل من خلال فروع أو نوافذ في البنوك التقليدية ، وذلك لتجنب الخلط في الأموال .

٣- السماح للبنوك التقليدية بالتحول بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي ، وذلك من خلال قواعد وشروط يضعها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي . ولقد تم تنفيذاً لذلك تحول بنكين تقليديين إلى العمل المصرفي الإسلامي - على نحو ما سلف الإشارة إليه - وذلك وفقاً لمنهج متكامل للتحول يشمل كافة مقومات وأركان البنك من نظم وسياسات ومنتجات وموارد مالية وبشرية وفقاً للقواعد والشروط المشار إليها .

٤- أن الرقابة الشرعية هي أمر مناط بصفة أساسية بهيئة للرقابة الشرعية بكل بنك . ويتركز دور بنك الكويت المركزي ، في هذا الشأن في التحقق من التزام إدارات البنوك بعرض كافة السياسات والمنتجات على الهيئة والالتزام بما يصدر عنها من قرارات وفتاوى ، وذلك من خلال التفويض الميداني فضلاً عن دور مراقب الحسابات في هذا الصدد .

ومن التطورات المهمة في البناء التشريعي في دولة الكويت ، صدور القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية . ويهدف هذا القانون إلى تطوير سوق رأس المال في دولة الكويت ، بمختلف مقوماته من أدوات ومؤسسات (تقليدية وإسلامية) ، وتنظيم هذا السوق في إطار قانوني متكامل يتناسق مع المعايير العالمية المعمول بها في هذا الشأن ، وتحت رقابة هيئة مختصة هي هيئة أسواق المال (Capital Markets Authority "CMA"). وفي إطار هذا التنظيم الجديد ، انتقلت الرقابة على صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية وعلى شركات الاستثمار التقليدية والإسلامية المشار إليها، والتي تمارس أنشطة الأوراق المالية إلى جانب نشاط التمويل ، من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال ، واقتصر دور بنك الكويت المركزي بالنسبة لهذه الشركات

على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله . كما صدر مؤخراً قانون جديد للشركات يحل محل قانون الشركات الصادر في عام ١٩٦٠ ، وهو يسمح للشركات بإصدار الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (الصكوك) وكذلك إنشاء الشركات ذات الغرض الخاص وفقاً لمقتضيات إصدار الصكوك الإسلامية .

ولا شك أن هذا التنظيم الجديد سيكون له تأثيره الإيجابي في تنظيم سوق المال في دولة الكويت وفي تطوير أدوات وأداء مؤسسات هذه السوق سواء على الجانب التقليدي أو الإسلامي ، وهو ما نأمل أن يؤتي ثماره في المستقبل القريب .

هذا ، ولقد روعي في الإطار الرقابي الذي أعده البنك المركزي على البنوك الإسلامية أن يكون متماشياً مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة في مجال العمل المصرفي ، مع مراعاة أن يتسق والطبيعة المتطورة والديناميكية لهذه الصناعة سواء من حيث الابتكار أو معدلات النمو المرتفعة. وجدير بالذكر في هذا الخصوص أنه تم تطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال بازل (٢) بأركانه الثلاثة على البنوك الإسلامية اعتباراً من ٢٠٠٩/٦/٣٠ ، وهو معيار يهدف في المقام الأول - كما هو معلوم - إلى تحفيز البنوك الإسلامية على تطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة ومراقبة المخاطر المختلفة لديها . ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار الأسس العامة للإطار المعدل لكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل وبما لا يتعارض مع طبيعة نشاط البنوك الإسلامية ، أخذاً في الاعتبار المعالجات وأوزان المخاطر للبنود التي تختص بها البنوك الإسلامية وفقاً للمعايير والإرشادات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board "IFSB").

كما قام بنك الكويت المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات باتجاه تعزيز ضوابط العمل لدى البنوك المحلية التقليدية والإسلامية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وذلك من خلال تطوير العديد من المنهجيات المستخدمة في رصد وتقييم المخاطر لدى البنوك ، والتأكيد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (Internal Capital Adequacy Assessment Process - ICAAP) ، وتزويد البنوك بتوجيهات شاملة حول اختبارات الضغط المالي وتطبيقها بشكل نصف سنوي ، مع تطوير أسلوب الرقابة ليكون على أساس

المخاطر (Risk Based Supervision) . هذا فضلاً عن تحديث معايير الحوكمة بما يتماشى مع التطور في المعايير الدولية في هذا الصدد .

كذلك وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق المعايير الرقابية الدولية ، وتحسين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات ، فإنه يقوم حالياً باتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل ، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) ، وذلك على البنوك التقليدية والإسلامية .

كما أن بنك الكويت المركزي قائم على تطبيق سياسات الرقابة الكلية الحصيفة إلى جانب الرقابة الجزئية على الوحدات المصرفية التقليدية والإسلامية في إطار نظام إنذار مبكر لمواجهة أي مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي .

وختاماً ، يمكن القول بوجه عام أن الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت تبشر بمستقبل طيب بعد أن تم ترسيخ دعائمها التنظيمية والرقابية بشكل كبير ، وأصبح وجودها وتطورها أمراً ممنهجاً ملموساً سواء من حيث عدد المؤسسات أو حجم حصتها في السوق ، بحيث أصبحت رافداً واضحاً للعمل المصرفي على أرض الواقع ، ولها دورها الملموس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت .

أشركم على حسن استماعكم .

١٧ مارس ٢٠١٣